

البنك التونسي الليبي

المقر الإجماعي: مبنى البنك التونسي الليبي، شارع الأرض، المركز العمراني الشمالي

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2019 التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 9 جويلية 2020، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد فتحي ناجي و السيد سامي قرمازي.

الموازنة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	مذكرة	الأصول
106 344 071	55 197 085	1 اصل	أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي
176 971 597	339 164 506	2 اصل	ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية
438 790 704	365 858 460	3 اصل	مستحقات على الحرفاء
0	0		المحفظة التجارية
47 180 374	44 760 484	4 اصل	محفظة الاستثمار
46 526 006	44 283 728	5 اصل	الأصول الثابتة
17 205 935	13 816 217	6 اصل	أصول أخرى
833 018 687	863 080 480		مجموع الأصول
			الخصوم
0	0		البنك المركزي والحساب البريدي
327 974 664	300 003 120	1 خصم	إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية
358 116 554	442 647 457	2 خصم	ودائع الحرفاء
24 269 124	18 601 922	3 خصم	إقتراضات و موارد خصوصية
31 284 727	29 474 863	4 خصم	خصوم أخرى
741 645 069	790 727 362		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
100 000 000	100 000 000	1 مال ذاتي	رأس المال
9 146 675	9 106 338	2 مال ذاتي	الاحتياطيات
-3 288 219	-17 773 057		نتائج مؤجلة
-14 484 838	-18 980 163		النتيجة المحاسبية
91 373 618	72 353 118		مجموع الأموال الذاتية
833 018 687	863 080 480		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

جدول التعهدات خارج الموازنة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	مذكرة	البنود
56 998 609	50 202 144	تعهد 1	- الضمانات و الكفالات المقدّمة
443 785 304	132 041 657	تعهد 2	- إتمادات مستندية
500 783 913	182 243 801		مجموع خصوم محتملة
72 929 637	56 153 133	تعهد 3	- تعهدات تمويل مقدمة
72 929 637	56 153 133		مجموع تعهدات المقدمة
255 315 857	202 691 561	تعهد 4	- ضمانات مقبولة
255 315 857	202 691 561		مجموع تعهدات المقبولة

قائمة النتائج

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	مذكرة	البنود
إيرادات الإستغلال البنكي			
34 319 972	37 239 381	1	إيراد فوائد مستلمة وإيرادات أخرى
15 267 758	23 910 673	2	إيراد عمولات
2 682 212	2 709 824	3	إيراد أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية
644 342	519 982	4	إيراد أرباح محفظة الإستثمار
52 914 284	64 379 860		مجموع إيرادات الإستغلال البنكي
أعباء الإستغلال البنكي			
30 654 405	32 866 574	1	عبء فوائد مدفوعة وأعباء مماثلة
651 512	873 386	2	عبء عمولات مدينة
0	0		عبء خسائر محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
31 305 917	33 739 960		مجموع أعباء الإستغلال البنكي
21 608 367	30 639 900		النتاج البنكي الصافي
20 000	21 000		إيرادات الاستغلال الأخرى
-13 470 984	-4 802 111	3	عبء مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات
-33 242	-42 219	4	عبء مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
-17 479 509	-19 711 224	5	عبء أجور وتكاليف إجتماعية
-7 120 548	-8 546 641	6	عبء تكاليف الإستغلال العامة
-4 494 961	-16 722 433	7	عبء رصد الإستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة
-20 970 877	-19 163 728		نتيجة الإستغلال
6 610 405	321 280		أرباح وخسائر عادية أخرى
-124 366	-137 715	8	عبء الضريبة على الشركات
-14 484 838	-18 980 163		نتيجة الأنشطة العادية
رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة			
-14 484 838	-18 980 163		النتيجة الصافية للسنة المحاسبية

جدول التدفقات النقدية
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	مذكرة	البيانات
أنشطة الاستغلال			
-14 484 838	-18 980 163		النتيجة الصافية
11 074 187	21 566 763		التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات الفوارق الحاصلة :
-649 010	0		ودائع / سحبيات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى
78 768 298	84 530 903		ودائع الحرفاء
-57 624 936	66 554 398		قروض للحرفاء
0	0		سندات المتاجرة
-8 788 227	3 389 719		أصول أخرى
-6 466 269	-1 809 864		خصوم أخرى
1 829 205	155 251 756	1-1	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار			
1 306 355	2 377 671		إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
2 996 970	-2 147 138		إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
4 303 325	230 533	2-1	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل			
0	0		ارتفاع / انخفاض رأس المال
-5 562 578	-5 667 202		ارتفاع / انخفاض الإقتراضات و الموارد الخصوصية
-606 786	-40 337		استعمالات على الصندوق الاجتماعي
0	0		حصص أرباح مدفوعة
-6 169 364	-5 707 539	3-1	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
-36 834	149 774 750		التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
-55 379 445	-55 416 279		السيولة أو ما يعادلها بداية السنة
-55 416 279	94 358 471		السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول: تقديم الشركة

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 ديناراً مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقّع إكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجمهورية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساساً في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الائتمانية الأخرى لأجل مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

أما في ما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام .

وفي هذا الإطار وتبعاً لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقاً لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية :

1- طرح من الربح الخاضع للضريبة، القيمة الناقصة المتأثية من التقيوت في الديون والمساهمات.

2- إستيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التقيوت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.

3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كلياً.

الإيضاح الثاني: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقاً للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقاً لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالتالي:

1.1 – القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة. كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة. وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم". أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء". وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2.1 – أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء". توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد.

3.1 – محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار. تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير. تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتنائها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار. تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب. تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

4.1 – مخصصات المخاطر

1.4.1 – مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقاً لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عددها 24-91 و 04-99 و 04-2001 و 12-2001 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

كما أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) .

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات ،عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها .
وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ : الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ :

◀ وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية صادقة عليها ووضعيات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادهما 3 أشهر.

◀ تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

☞ نسبة المخصصات عن الديون العادية : 0 %

الصنف ب : الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1 : الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تدهورا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

☞ نسبة المخصصات على الصنف ب 1 : 0 %

② الصنف ب 2 : الديون غير المؤكدة : (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها واستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و 180 يوما.

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 2 : 20 %**

③ **الصنف ب 3 : الديون المتعثرة: (ACTIFS PREOCCUPANTS)**

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و 360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 3 : 50%**

④ **الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (ACTIFS COMPROMIS)**

وهي الديون التي لها نفس خصائصات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما .

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 4 : 100 %**

⑤ **الصنف ب 5 : الديون المحالة على النزاعات**

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 5 : 100 %**

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في :

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي :

✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل بطاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعُدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصّة المصرف في تمويله.

✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصّة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي :

- المعدات العادية : تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء.
- المعدات الخاصة : تطبيق انخفاض بـ 40% سنويا على سعر الشراء.
- العقارات : تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.1 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

5.1 - معالجة الأصول الثابتة :

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج و معدات معلوماتية 10 % و 33 %

6.1 - نظام المحاسبة متعددة العملات :

يعتمد البنك على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

7.1- أحداث ما بعد الإغلاق:

ضهر وباء كوفيد 19 بعد نهاية السنة المالية، و بتالي ليس له تأثير على البيانات المالية لعام 2019.

بداية الأنشطة تتأثر بكوفيد 19 اعتبارا من مارس 2020 و من المحتم أن يتأثر البنك من عواقب سلبية، لم يعرف بعد مدى تأثيرها على بياناتها المالية لعام 2020.

إن وباء الفيروس كوفيد 19 مثيرا للقلق بشكل واضح وكل العالم يرقب الوضع عن كثب وقد كانت سلامة الموظفين والمسافرين على رأس الأولويات.

و يقوم البنك بكل ما في وسعه لضمان استمرارية العمل وللتخفيف من المخاطر.

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي :

بلغ رصيد هذا البند 55.197.085 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 106.344.071 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، وهو كالاتي

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	مذكرة	البيانات
5 884 255	6 173 701	1-1	نقدية بالخرينة
100 459 816	49 023 384	2-1	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرينة العامة للبلاد التونسية
106 344 071	55 197 085		المجموع

أصل 1-1 : نقدية بالخرينة :

تتمثل النقدية بالخرينة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2018، كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد بالدينار التونسي		العملة
2018/12/31	2019/12/31	
2 773 297	2 946 066	الدينار التونسي
1 814 749	1 814 909	الأورو
1 274 581	1 393 011	الدولار الأمريكي
20 799	14 592	الجنيه الاسترليني
611	290	الفرنك السويسري
218	4 833	الدينار الكندي
5 884 255	6 173 701	المجموع

أصل 1-2 : أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرينة العامة للبلاد التونسية :

ينقسم هذا البند كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
100 459 816	49 023 380	البنك المركزي التونسي
0	4	مركز الصكوك البريدية
100 459 816	49 023 384	المجموع

أصل 2 : ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 339.164.506 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 176.971.597 دينار في 31 ديسمبر 2018 تفاصيله كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
49 369 556	54 324 301		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
8 960	4 142	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
49 378 516	54 328 443		حسابات المصرف لدى البنوك
116 835 799	278 271 348	2-2	توظيفات لدى البنوك
10 757 282	6 564 715		مستحقات على المؤسسات المالية
176 971 597	339 164 506		المجموع العام

أصل 2-1 : البنوك المحلية :

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		المراسلون المحليون
2018/12/31	2019/12/31	
6 045	1 322	بنك الأمان
2 915	2 820	البنك العربي لتونس
8 960	4 142	المجموع العام

أصل 2-2 : توظيفات لدى البنوك :

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2019 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2018، كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		التوظيفات
2018/12/31	2019/12/31	
49 063 060	5 316 485	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
21 839 045	81 426 165	البنك البركة بالدولار الأمريكي
17 351 570	9 793 525	لبنك التجاري العربي البريطاني بالدولار الأمريكي
14 958 250	27 981 500	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
7 479 125	12 591 675	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
5 983 300	73 871 160	بنك اليوفاي بالدولار الأمريكي
0	2 000 000	بنك الاسكان بالدينار التونسي
0	13 990 750	بنك الاسكان بالدولار الأمريكي
0	36 375 950	بنك السلم البحريني بالدولار الأمريكي
0	7 000 000	بنك تونس العالمي بالدينار التونسي
0	5 000 000	بنك الوفاق بالدينار التونسي
0	2 798 150	البنك التونسي الكويتي بالدولار الأمريكي
161 449	125 988	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
116 835 799	278 271 348	المجموع

وتنقسم مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019، كالآتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	التوظيفات
334 047 844	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
2 600 001	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
2 516 661	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
339 164 506	المجموع

أصل 3 : مستحقات على الحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 365.858.460 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 438.790.704 دينار في 31 ديسمبر 2018، تفاصيله كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
442 286 532	372 690 984	1-3	مساعدات أخرى للحرفاء
74 869 419	84 251 653		أرصدة مدينة للحرفاء
517 155 951	456 942 637		المجموع الخام
-44 746 151	-50 051 660	2-3	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
-23 656 986	-32 822 756		فوائد مؤجلة
-9 962 110	-8 209 761	2-3	مخصصات جماعية
438 790 704	365 858 460		المجموع الصافي

أصل 3-1 : مساعدات أخرى للحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 372.690.984 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 442.286.532 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، تفاصيله كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
330 912 469	241 645 572	1-1-3	قروض للحرفاء
75 888 521	95 234 936	2-1-3	مستحقات غير مسددة
35 485 542	35 810 476		قروض في النزاعات
442 286 532	372 690 984		المجموع

أصل 3-1-1 : قروض للحرفاء :

يشتمل هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
148 665 822	82 685 145	تمويل عمليات تجارية
80 577 408	72 486 203	محفظة قروض التمويل
100 142 655	84 706 078	جدولة قروض
1 379 584	1 621 147	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
330 912 469	241 645 572	المجموع

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و 5 مليون دينار، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 91-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991. (1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 3-1-2 : مستحقات غير مسددة :

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 95.234.936 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 75.888.521 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، وهي كالاتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
39 055 507	42 022 843	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
26 986 563	37 957 588	قروض غير مسددة أصلا على قروض التنمية
9 791 531	15 107 404	فوائد غير مسددة على قروض التنمية
54 920	147 101	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
75 888 521	95 234 936	المجموع

أصل 3-2 : مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات جماعية:

يتمثل تطور مخصصات الديون خلال سنة 2019 فيما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
54 708 261	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018
44 746 151	- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
9 962 110	- مخصصات جماعية
1 610 546	المدخرات المرصدة الصافية خلال سنة 2019
17 908 182	المدخرات المرصدة خلال سنة 2019

3 964 619-	استرجاع مخصصات خلال سنة 2019
12 333 017-	استرجاع مخصصات سيكول :
58 261 421	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2019
50 051 660	- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
8 209 761	- مخصصات جماعية

أصل 4 : محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 44.760.484 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 47.180.374 دينار عند ختم سنة 2018. تتجزأ محفظة الاستثمار كالاتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
40 324 403	40 324 403	مساهمات
8 224 592	5 846 921	حساب جاري للشركاء وسندات رقاعية
273 288	273 288	أرباح مرتبطة
48 822 283	46 444 612	المجموع
-1 641 909	-1 684 128	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
47 180 374	44 760 484	المبلغ بعد خصم المخصصات

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2019 فيما يلي:

المبلغ بالدينار التونسي	البيانات
48 822 283	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018
-2 300 000	فارق في السندات الرقاعية
-77 671	فارق/ الفوائد المرتبطة بالسندات الرقاعية
46 444 612	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2019

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدين من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير النشاط.

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي :

الوحدة بالدينار التونسي

المشروع	القيمة الاسمية المكتتبه	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مخصصات وفوائد مؤجلة
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	0	0
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	0	0
العربية للإستخلاص	2 700 000	2 700 000	0	0

0	0	640 000	640 000	شركة الإستثمار العقاري
291 070	0	600 000	600 000	شركة الإستثمار بالشمال الغربي SODINO
0	0	500 080	500 080	شركة كاب أنفست سيكار
0	0	500 000	500 000	الشركة التونسية للطرق السيارة
440 000	0	440 000	440 000	شركة سفير بلاص
385 000	0	385 000	385 000	المصحة الدولية بقرطاج
192 500	0	192 500	192 500	شركة منصور طبرقة
160 000	0	160 000	160 000	نزل ياسمينه بارك
125 888	0	125 888	125 888	دار المصرفي
50 970	0	100 000	100 000	شركة التنمية الإقتصادية بالقصرين SODEK
0	0	50 000	50 000	شركة معرض قابس الدولي
0	0	47 728	47 728	شركة SIBTEL
25 000	0	25 000	25 000	شركة تنمية منطقة الزوارع
0	0	25 000	25 000	شركة النهوض بالإستثمارات SPPI
0	0	20 000	20 000	الشركة التونسية للضمان
13 700	0	13 700	13 700	شركة التطوير والإستغلال الصناعي
0	0	1 250	1 250	المجمع البنكي
1 684 128	0	40 324 403	40 324 403	المجموع العام

أصل 5 : الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 44.283.728 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 46.526.006 دينار في 31 ديسمبر 2018. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي :

الوحدة دينار تونسي

31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2019	البيانات
		أصول غير مادية
11 225 492	11 317 699	برامج معلوماتية
-5 782 244	-6 921 349	استهلاكات
5 443 248	4 396 350	الأصول غير المادية
		أصول مادية
1 971 011	307 974	وكالات في طور التهيئة
1 375 277	13 708 293	أصول ثابتة بغرض المتاجرة
1 283 062	1 283 062	أراضي مبنية
27 879 082	29 765 560	بنايات
9 868 190	10 806 199	تهيئة
5 969 728	6 734 936	أثاث ومعدات المكاتب
865 099	865 099	وسائل النقل
13 760	13 760	أصول ثابتة أخرى
49 225 209	63 484 883	القيمة الخام للأصول المادية
		استهلاكات
-2 766 807	- 3 795 221	تهيئة
-3 214 595	-4 383 348	أثاث ومعدات المكاتب
-608 265	- 678 364	وسائل النقل
-1 552 784	- 2 407 556	بنايات
-8 142 451	- 11 264 489	مجموع الاستهلاكات

41 082 758	52 220 394	صافي الأصول المادية
0	-12 333 016	مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة
46 526 006	44 283 728	المجموع الصافي للأصول الثابتة

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الإستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018	60 450 701	-13 924 695	46 526 006
اقتناءات و تفويت خلال سنة 2019	2 018 865	0	2 018 865
تحويل عقارات سيكول للأصول الثابتة بغرض المتاجرة	12 333 016	-12 333 016	0
إستهلاكات السنة المحاسبية والمخصصات	0	-4 261 143	- 4 261 143
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2019	74 802 582	-30 518 854	44 283 728

أصل 6 : الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 13.816.217 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 17.205.935 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهو كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
12 139 850	9 529 574		صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
2 353 732	572 954		أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
1 952 704	2 937 954		مدينون مختلفون
1 222 585	1 346 735		أعباء للتوزيع
522 607	600 650	1-6	قروض وتسبقات للموظفين
287 042	225 085	2-6	حساب الدولة للأداءات
-1 222 585	-1 346 735		إستهلاكات لأعباء للتوزيع
-50 000	-50 000		مخصصات
17 205 935	13 816 217		المجموع

أصل 6-1 : قروض وتسبقات للموظفين:

بلغت القروض والتسبقات للموظفين 600.650 دينار في نهاية سنة 2019 مقارنة بـ 522.607 دينار في نهاية سنة 2018 تفاصيلها كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2018/12/31	
482 270	598 630	تسبقات على الأجور والمنح
40 337	2 020	قروض على الصندوق الاجتماعي
522 607	600 650	المجموع

أصل 6-2 : حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
213 750	151 683	حساب الخصم من المورد والأقساط الإحتياطية الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات
73 292	73 404	
287 042	225 085	المجموع

2 - الخصوم :

خصم 1 : إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
164 540 750	116 926 000	1-1	ودائع البنوك لأجل
135 069 268	111 825 444		حسابات المراسلين تحت الطلب
27 202 890	70 500 000	2-1	إقتراضات من البنوك
1 161 756	751 676		الديون المرتبطة
327 974 664	300 003 120		المجموع

1-1 : ودائع البنوك لأجل:

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2019 كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
111 926 000	بنك اليوفاي بالدولار الأمريكي
5 000 000	بنك الألبان بالدينار
116 926 000	المجموع العام

خصم 1-2 : الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2019 كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
	*الإقتراضات من البنوك :
5 000 000	بنك الزيتونة
43 500 000	بنك البركة
4 000 000	بنك TSB
10 000 000	بنك العربي الدولي
	*الإقتراضات من السوق النقدية :
8 000 000	البنك المركزي التونسي

70 500 000

المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019 كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
300 003 120	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
300 003 120	المجموع

خصم 2 : ودائع الحرفاء :

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 442.647.457 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 358.116.554 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهي كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
181 638 173	217 460 982	ودائع عند الطلب
47 644 319	39 290 652	حسابات الحرفاء بالدينار التونسي
131 955 749	177 369 977	حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية
2 038 105	800 353	حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل
37 653 744	30 697 197	ودائع وأموال أخرى للحرفاء
19 398 347	22 977 873	حسابات الإيداع
91 349 477	137 929 808	ودائع الحرفاء لأجل
91 349 477	137 929 808	توظيفات لأكثر من 3 أشهر
25 928 400	28 967 600	شهادات الإيداع و رقاغ الصندوق
2 148 413	4 613 997	الديون المرتبطة
358 116 554	442 647 457	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019 كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
352 084 119	ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر
86 216 738	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
4 346 600	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات
442 647 457	المجموع

خصم 3 : اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 18.601.922 دينار في 31 ديسمبر 2019 وتتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 6.002.482 دينار واقتراض رفاعي بقيمة 12.599.440 دينار.

خصم 4 : خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 29.474.863 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 31.284.727 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهي كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
2 075 926	2 606 768	مدخرات للخصوم والأعباء
21 533 042	20 437 527	حسابات مرتقبة وحسابات التسوية
17 866 476	16 147 423	صكوك وكيميالات تحت التحصيل
769 824	769 824	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
2 896 742	3 520 280	مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة
4 014 305	2 811 294	دائون مختلفون
3 661 454	3 619 274	غير ذلك
2 684 650	2 467 856	حساب الدولة للأداءات
976 804	1 151 418	مخصصات على إجازات للدفع
0	0	حسابات الربط وحساب تسوية الصرف
31 284 727	29 474 863	المجموع

3 - الأموال الذاتية :

بلغ مجموع الأموال الذاتية 72.353.118 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 91.373.618 في 31 ديسمبر 2018 وهي كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
2 889 829	2 889 829	مال ذاتي 2	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509		احتياطي ذو نظام خاص
40 337	0		احتياطي الصندوق الاجتماعي
-3 288 219	-17 773 057		نتائج مؤجلة
105 858 456	91 333 281		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-14 484 838	-18 980 163		نتيجة السنة المحاسبية
91 373 618	72 353 118		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1 : رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003، هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتألف هيكلته في الجدول التالي :

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
23,750 %	237 496	الدولة التونسية
26,247 %	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0,001 %	10	الديوان التونسي للتجارة
0,001 %	10	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين
0,0007 %	7	الديوان الوطني للزيت
0,0007 %	7	الشركة التونسية للملاحة
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2 : احتياطات

تطورت الاحتياطات كما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

2018/12/31	2019/12/31	البيانات
2 889 829	2 889 829	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	احتياطي ذو نظام خاص
40 337	0	احتياطي الصندوق الاجتماعي
9 146 675	9 106 338	المجموع

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

الوحدة : دينار تونسي

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	نتائج مؤجلة	احتياطي الصندوق الإجتماعي	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	رأس المال	البيانات
91 373 618	-14 484 838	-3 288 219	40 337	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2018
0	14 484 838	-14 484 838	0	0	0	0	خسائر مرحلة 2019
-40 337	0	0	-40 337	0	0	0	استعمالات الصندوق الإجتماعي
0	0	0	0	0	0	0	فوائد على قروض للموظفين
-18 980 163	-18 980 163	0	0	0	0	0	نتائج السنة المحاسبية 2019
72 353 118	-18 980 163	-17 773 057	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2019

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1 : ضمانات وكفالات مقدمة :

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
56 987 504	49 399 563	ضمانات و خطابات الضمان وكفالات
11 105	802 581	التزامات مكفلة و ضمانات أخرى
56 998 609	50 202 144	المجموع

تعهد 2 : اعتمادات مستندية :

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
408 490 220	126 505 548	اعتمادات التصدير
35 295 084	5 536 109	اعتمادات التوريد
443 785 304	132 041 657	المجموع

تعهد 3 : تعهدات التمويل المقدمة :

بلغ مجموع هذه التعهدات 56.153.133 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالفروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4 : ضمانات مقبولة :

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
11 434 448	10 651 146	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
242 815 130	191 145 076	الضمانات المقبولة من الحرفاء
1 066 279	895 339	الضمانات المقبولة من الدولة
255 315 857	202 691 561	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج

I- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1 : فوائد مستلمة و إيرادات أخرى :

2018/12/31	2019/12/31	البيانات
422 108	175 305	فوائد حسابات المراسلين
5 167 062	6 699 522	إيرادات التوظيف
12 125 616	12 867 935	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
7 581 878	7 783 445	فوائد على القروض التجارية
2 866 622	2 597 705	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
6 022 582	6 931 310	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
134 104	184 159	إيرادات الإيجار المالي
34 319 972	37 239 381	المجموع

بلغت الفوائد الدائنة و المداخل المماثلة 37.239.381 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 34.319.972 دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 2.919.409 أي بنسبة 8,51% تفصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

إيراد 2 : عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات, أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 23.910.673 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 15.267.758 دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 8.642.915 (نسبة 56,61%) تفصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

2018/12/31	2019/12/31	البيانات
6 506 025	7 171 301	عمولات على قروض وعمليات تجارية
7 437 903	15 468 337	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
1 187 321	1 173 161	عمولات على الإلتزامات بالتوقيع
136 509	97 874	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
15 267 758	23 910 673	المجموع

إيراد 3 : أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية :

بلغت هذه الإيرادات 2.709. 824 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 2.682. 212 دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 27. 612 دينار وتتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4 : أرباح محفظة الاستثمار:

بلغت هذه الإيرادات 519.982 دينار في 31 ديسمبر 2019 وتتكون من أرباح السندات الرقاعية بقيمة 447.711 دينار و بدل الحضور بقيمة 72.271 دينار.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1 : فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
18 623 167	13 356 683	فوائد على اقتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
439 582	237	فوائد على اقتراضات متوسطة المدى من البنوك والمؤسسات المالية
9 656 314	18 008 616	فوائد على وودائع الحرفاء
1 935 342	1 501 038	فوائد على الاقتراضات والموارد الخصوصية
30 654 405	32 866 574	المجموع

عبء 2 : عمولات مدينة :

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 873.386 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 651.512 دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 221.874 دينار .

عبء 3 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم :

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018	2019	
-7 070 073	-19 571 153	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
2 184 348	1 932 626	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-729 494	-1 174 614	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-13 646	-74 336	خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
-7 842 119	1 752 349	مخصصات جماعية
0	12 333 017	استرجاع مخصصات سابقة على سيكول
-13 470 984	-4 802 111	المجموع

عبء 4 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
-33 242	-42 219	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
-33 242	-42 219	المجموع

عبء 5 : مصاريف الأعوان :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
14 102 136	15 781 018	أجور ورواتب
3 152 563	3 623 344	أعباء اجتماعية
224 810	306 862	تربصات التكوين
17 479 509	19 711 224	المجموع

عبء 6 : أعباء الاستغلال العامة :

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
1 162 827	1 469 721	الضرائب والمعالييم
37 649	35 319	جرائد ومجلات
1 095 536	1 698 777	مكافآت وأتعاب
72 389	91 862	تنقلات وأسفار
1 313 155	1 815 878	صيانة وتصليح
210 000	225 000	مساهمة في ودادية البنك
586 830	746 183	مصاريف الايجار ومصاريف أخرى
103 712	56 961	مصاريف مهمات
283 708	208 335	منح التأمين
107 701	45 413	اشتراكات و إعانات
664 538	788 859	مصاريف الهاتف والبريد
123 390	99 895	مصاريف الضيافة
355 288	411 757	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
441 250	355 000	بدل الحضور
138 240	166 694	تزويدات المكاتب
268 201	257 853	مصاريف المجالس والجمعيات
156 134	73 134	دعاية وإعلان
7 120 548	8 546 641	المجموع

عبء 7 : رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	2019/12/31
مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة	4 261 143
مدخرات الأصول الثابتة	12 333 016
استهلاكات ومدخرات أخرى	128 274
المجموع	16 722 433

عبء 8 : الضريبة على الشركات :

وقع إحتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقلّ عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام .

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات في 31 ديسمبر 2019 : 137.715 دينارا مقابل 124.366 دينار في 31 ديسمبر 2018.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1 : السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي :

الوحدة : دينار تونسي

2018	2019	البيانات
106 344 071	55 197 085	خزانة و أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
176 971 597	339 164 506	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-135 069 268	-111 444 623	ودائع المراسلين الأجانب
- 203 662 679	- 188 558 497	ودائع واقتراضات البنوك
-55 416 279	94 358 471	السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	البيانات
-14 484 838	-18 980 163	النتيجة الصافية :
11 074 187	21 566 763	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة :
-649 010	0	ودائع / سحبات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى
78 768 298	84 530 903	ودائع الحرفاء
-57 624 936	66 554 398	قروض للحرفاء
0	0	سندات المتاجرة
-8 788 227	3 389 719	أصول أخرى
-6 466 269	-1 809 864	خصوم أخرى
1 829 205	155 251 756	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 2-1 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	البيانات
1 306 355	2 377 671	إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
2 996 970	-2 147 138	إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
4 303 325	230 533	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 1-3 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	البيانات
-5 562 578	-5 667 202	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات و الموارد الخصوصية
-606 786	-40 337	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-6 169 364	-5 707 539	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

إيضاح 1 : العمليات بين الأطراف المرتبطة:

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة (البنك التونسي الليبي ، العربية للإستخلاص وكاب أنفست سيكار).

وتتمحور أهمّ المعاملات بين أطراف المجموعة فيما يلي :

* عقد تقديم خدمات بين البنك التونسي الليبي وشركة العربية للإستخلاص وتمثل مهام البنك التونسي الليبي في مساعدة شركة العربية للإستخلاص على استخلاص الديون التي بحوزتها وذلك بتقديم كل ما يستوجب من خدمات لتسهيل ذلك والمساعدة في عمليات إعادة هيكلة الديون. ويتقاضى البنك التونسي الليبي عمولة سنويا بقيمة 150 ألف دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة. وقع انتهاء العمل بالاتفاقية ابتداء من 2019/01/1.

* اتفاقية بين البنك التونسي الليبي وكاب أنفست سيكار تقوم بمقتضاها كاب أنفست سيكار بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5 000 دينار في السنة.

* أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع شركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. و يخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويًا بداية من 01 جانفي 2019 و اعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2019، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع موازنة يبلغ **863 080 480** دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ **18 980 163** دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبّر بصورة وافية، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2019 ولنتيجة عملياته وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظ

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظ الاتي ذكره :

أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته **29 254** ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والانتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك. هذا وتعمل (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) على فصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير نشاط هذا المصرف.

تنص المادة 7 من النظام الأساسي لمصرف شمال إفريقيا الدولي « NAIB » ان البنك التونسي الليبي يكتتب بواسطة أمواله الذاتية المتوفرة له من العملة القابلة للتحويل في رأس مال المصرف بالكامل بإسمه

وبإسم من يرشحه مع مراعاة قاعدة التساوي بين الجانب التونسي و الجانب الليبي. وهذا تم إحترامه من الدولتين عن طريق المساهمة الغير المباشرة.

ويجدر الإشارة ان بطاقة الإكتتاب في رأس مال مصرف شمال افريقيا الدولي « NAIB » صادرة بإسم البنك التونسي الليبي بوصفه المساهم صاحب الأغلبية في رأس مال المصرف.

ونظرا لما سبق ولما جاء في المکتوب الوارد من الوزارة الأولى تحت عدد 2009/92 بتاريخ 13 فيفري 2009 الذي يوضح مدى هذه العلاقة بين البنك التونسي الليبي الشركة الأم و مصرف شمال إفريقيا الدولي، وللأحكام القانونية لمجلة الشركات التجارية بتونس، نعتبر أن هذه المساهمة هي على ملك البنك التونسي الليبي بدون أي إلتباس. وفي هذا السياق، يجب على البنك تطبيق المعيار 7 و 25 من النظام المحاسبي التونسي الذي ينص على تكوين مخصصات بالقيمة الناقصة بين التكلفة والقيمة الاستعمالية.

وبأن الوضعية المالية لمصرف شمال افريقيا الدولي صعبة واموالها الذاتية سلبية وفي ضل عدم توفر كامل العناصر التي من شأنها تمكيننا من تحديد قيمة ومأل مساهمة البنك التونسي الليبي، الأمر الذي قد يستوجب تكوين مخصصات بالقيمة الجميلة لهذه الأسهم. يتعين على البنك القيام بعملية تقييم شاملة لهذه المساهمة.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

أ- كما ورد في الفقرة « الأحداث بعد تاريخ الإقفال » عرفت تونس مثل بلدان العالم إندلاع أزمة صحية غير مسبوقة تتعلق بانتشار فيروس (COVID 19) التي لا تزال أثارها النهائية غير معروفة على الإقتصاد العالمي ككل و التونسي بصفة خاصة. إتخذت السلطات تدابير إقتصادية وإجتماعية استثنائية لمواجهة هذه الافة وتأثيراتها. ومن هذه اللأثار نجد عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على عمليات البنك ونتائجها. ونظرا للوضعية المالية الدقيقة للبنك، نقدر بأن البنك لا يملك الإمكانيات المالية الكافية لمواجهة تبعات هذه الأزمة.

هذا الحدث الهام بعد إقفال سنة 2019، لا يؤدي الى تعديلات حسب الفقرة 35 من المعيار التونسي رقم 14، وذلك لإستحالة إجراء تقدير الأثر المالي المحتمل بطريقة معقولة على الوضعية المالية ونتائجها.

ب- يحتوي بند « الأصول الأخرى » على حساب مدين بمبلغ 822 ألف دينار يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي الذي تم تخصيصه من طرف البنك بالكامل مع العلم أن النظام الأساسي للصندوق الإجتماعي لا يسمح للبنك بتمويله في غياب أرباح محققة.

ت- تحصل البنك على قرار إستئنافي مدني بات لفائدته باحالة جملة من العقارات على ملك الحريف « SICOL » بقيمة قدرت سنة 2011 بـ 12.5 مليون دينار حسب تقرير إختبار خبير لدى المحاكم. ولقد قام البنك في 2019 بتسجيلها ضمن الأصول غير التشغيلية تعرض للبيع بقيمة قدرها 12.3 مليون دينار وتغطية هذه الأصول غير التشغيلية بالكامل عن طريق المخصصات الى حين يتسنى للبنك التفويت في هذه الأصول وتحصيل مبالغها وإسترجاع المخصصات المتعلقة بها.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هوالمسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها. وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهريّة حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال وريزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117 - 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناء على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعدنا في الموضوع تقريرا يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسل الأموال التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 - 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستنادا إلى ما رأيناه ضروريا من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

3- عدم إحترام البنك لنسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

تبرز القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019 أموال ذاتية صافية بـ43 099 ألف دينار بعد طرح مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قيمته 29 254 ألف دينار. وبالتالي فإن الأموال الذاتية للبنك أصبحت تمثل 5.36% من مجموع مخاطر البنك، ولا تمكن البنك من احترام نسبة كفاية رأس المال المحددة بـ 10 % ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء طبقا لمتطلبات مناشير البنك المركزي التونسي. كما لاحظنا انخفاض هام في نسبة السيولة الى مستوى 7.25% مقابل نسبة ترتيبية بـ 100%.

وبالتالي، فإن الوضعية المالية قد تعرض البنك الى الغرامات المنصوص عليها في المنشور 06-2018 المتعلق بملائمة الأموال الذاتية والمنشور 14-2014 المتعلق بنسبة السيولة.

واعتبارا لما سبق ومقارنة بالمعايير المنصوص عليها من قبل البنك المركزي وفي صورة عدم تجسيم الحلول المقترحة من طرف مجلس الادارة لتصحيح التوازنات الهيكلية، فإن الوضعية المالية للبنك تصبح حرجة ويمكن ان ينجر عنها الشك في استمرارية نشاطه.

تونس، في 4 جوان 2020

شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي

سامي قرمازي

مكتب فتحي ناجي

فتحي ناجي

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصليين 200 و475 للمجلة التجارية للشركات والفصل 62 من القانون 2016-48)

السنة المختومة في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي،

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 2016-48 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2019.

تتخصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة وعميقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدتها ووجود مبرر لها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا :

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2019 وتتمثل فيما يلي :

❖ تتكون التزامات البنك مع المصرف الليبي الخارجي المساهم بنسبة 50% في راس مال البنك من العمليات التالية الي غاية 31 ديسمبر 2019:

(الوحدة : دينار تونسي)

دائن	مدين	
0	56	تسهيلات بنكية
0	12 591 675	توظيفات لدى البنوك
2 732	24 724 871	حساب مراسلين

❖ أبرم البنك عقد تسويق محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويًا بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين.

❖ تمت في موفى سنة 2011 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص. وقد بلغت القيمة

الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كلياً بواسطة المدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 1.342.921 دينار.

❖ أبرم البنك عقد خدمات مع الشركة "العربية للاستخلاص" مقابل عمولة حددت بمائة ألف دينار وقع ترفيعها سنة 2008 إلى مائة وخمسون ألف دينار، تتعلق هذه الاتفاقية بـ :

- مساعدة الشركة "العربية للاستخلاص" عند الاقتضاء على استخلاص الديون التي بحوزتها وذلك بتقديم كل ما يستوجب من خدمات لتسهيل ذلك.
 - مساعدة الشركة "العربية للاستخلاص" في عمليات إعادة هيكلة الديون.
 - إبداء الرأي والمساعدة في عمليات ترسيم الرهون المتعلقة بالديون المحالة.
- وقع انهاء العمل بهذه الاتفاقية حسب محضر مجلس ادارة الشركة العربية للاستخلاص المنعقد في 25 ديسمبر 2019، وذلك ابتداء من 2019/01/01.

❖ أبرم البنك اتفاقية مع « كاب أنفست سيكار » تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي اللبني مقابل 5.000 دينار سنويا.

ب - الإلتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

إن عناصر تأجير المسيرين وقع تحديدها كما يلي:

تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس إدارتك والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية. بلغت منح الحضور التي وقع منحها لأعضاء مجلس الإدارة ما قدره 350.250 دينار خلال سنة 2019.

حدّدت مستحقات المدير العام بقرار من مجلس الإدارة عدد 192 المنعقد في 23 أكتوبر 2018. هذا وبلغت الأجور والامتيازات الصافية التي تمتع بها المدير العام ما قدره 263.398 دينار. كما يتمتع المدير العام بسيارة عمل مع التّكفل بجميع مصاريفها.

حدّدت مستحقات المدير العام المساعد بمقتضى قرار مجلس الإدارة عدد 145 المنعقد في 4 ماي 2011 وقرار مجلس الإدارة عدد 172 المنعقد في 04 ماي 2015. هذا وبلغت أجور وامتيازات الصافية للمدير العام المساعد خلال سنة 2019 ما قدره 325.351 دينار بما في ذلك التّكفل بمعالم كراء مسكن الخدمة ومنح الحضور. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التّكفل بجميع مصاريفها.

إلتزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019، مفصلة كالآتي :

(الوحدة : دينار تونسي)

اللجان		أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد			المدير العام			
خصوم في 31 ديسمبر 2019	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2019	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2019	الأجر الصافي	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2019	الأجر الصافي	أعباء السنة	
0	0	0	0	0	308.723	526.407	0	247.190	437.569	امتيازات قصيرة المدى
0	179.465	0	350.250	0	1.600	2.000	0	1.600	2.000	بدل الحضور
0	0	0	0	0	12.270	12.270	0	12.270	12.270	منحة البنزين
0	0	0	0	0	2.758	2.758	0	2.338	2.338	مقطعات الأكل ومنحة

				483.595	0	72.034	0	0	0	العيد وهدايا آخر السنة منحة نهاية اللاحق
0	0	0	0	483.595	325.351	615.469	0	263.398	454.177	المجموع

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أية اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 المتعلق بمؤسسات القرض والذي تم تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 و ما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 4 جوان 2020

مراقبي الحسابات

شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي

سامي قرمازي

مكتب فتحي ناجي

فتحي ناجي